اللاجئون الفلسطينيون إلى أين؟؟

خمسون عاماً قد مضت من عمر أمتنا الفلسطينية، وحق شعبنا في العودة مازال مسلوباً حيث طرد أبناء شعبنا بالقوة من أرضهم وديارهم وتشردوا في أصقاع وأقطار عربية وأجنبية مختلفة وحاول اليهود بمختلف الوسائل ، والطرق تغيير معالم أرضنا الفلسطينية وإحلال اليهود الأجانب من مختلف النحل والملل والذين لم تتجاوز نسبتهم آنذاك على أرض فلسطين بأكثر من 9% مكان عرب فلسطين ممن أجبروا على الرحيل بأعداد ضخمة بلغت وفقاً لمختلف التقديرات بأكثر من 750 ألف نسمة وصل منهم على قطاع غزة نحو 180 ألف نسمة لاجئين غرباء يعتريهم البؤس والشقاء وينتظرهم الغد المجهول بكل ما يحمله من مكونات الفقر والضياع.

لقد بلغ عدد القرى والمدن العربية التي هجرها أهلها إبان النكبة 1948 بفعل الإرهاب الصهيوني المنظم زهاء 350 قرية ومدينة من بين 469 قرية كانت قائمة في المناطق التي احتلتها إسرائيل.

لقد تملك سكان فلسطين نحو 80% من مساحة الأرض التي استولى عليها اليهود حتى نهاية 1948 وغرسوا أكثر من 50% من بساتين الحمضيات وأكثر من 90% من بساتين الزيتون وأكثر من مائة ألف متجر ومخزن وغيرها مما تشهد عليه وثائق الطابو الفلسطيني والتي مازالت توجد في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

بينما حدثت التقديرات الإسرائيلية جملة أملاك الغائبين بـ6 مليارات دولار تقريباً وتبلغ نسبة تعداد اللاجئين إجمالي الشعب الفلسطيني نحو 63.5 % توزعوا على مختلف أقطار العالم وقدرت الأونروا تعدادها بـ4.472.459 نسمة إضافة إلى 2.5 مليون نسمة تقريباً غير مدرجين على قوائم وكالة الغوث ليصل تعدادهم إلى 6.5 مليون لاجئ فلسطيني.

ويبلغ تعداد المخيمات الفلسطينية 67 مخيماً منها 61 مخيماً منظماً يقع تحت الإشراف المباشر للاونروا والباقي لا يخضع بطبيعة الحال للإشراف الدولي باعتباره تجمعات سكانية من الفلسطينيين ويوجد في قطاع غزة 8 مخيمات أساسية لجأ إليهم في العام 1948م ما يقرب من 200 ألف نسمة وكان تعداد سكانه الأصليين آن ذاك 90 ألف نسمة وهو المنطقة الوحيدة من الوطن التي ظلت تخضع للإشراف الإداري المصري حتى عام 1967م بموجب اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية على هذا الشريط الساحلي الضيق منذ 1948/2/24م وهو ما يمثل عملياً 1.3% من مساحة فلسطين.

ولقد أنشأت مخيمات القطاع بأكملها قبل العام 1967 من جموع اللاجئين التي أتت أغلبها من السهل الساحلي الجنوبي لفلسطين والتي تبلغ مساحتها مجتمعة حالياً في حدود 5870 دونم ويحتل مخيم جباليا المرتبة الأولى من حيث المساحة وتعداد السكان يليه في ذلك رفح والشاطئ.

أن نظرة متألمة من وجدان كرامتنا وضميرنا الحي تبدو مشدوهة بحجم الألم النفسي الذي يعانيه أهلنا اللاجئون في مخيماتنا الفلسطينية بشكل عام ومخيمات غزة بشكل خاص.. ذلك الألم والجرح العميق الناجم عن تراكمات متتالية لمختلف صنوف القهر الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشونه يوماً بعد الآخر.

اجتماعياً فتجربة الشتات الفلسطيني لها أثر لا يمحى على البناء الاجتماعي في حياة شعبنا والتي امتدت أثارها إلى يومنا هذا ومنها تغير البنية الطبقية في الأدوار والمراكز إضافة للعزلة الاجتماعية فالمخيم ليس بالمكان الطبيعي للعيش من حيث انعدام الخدمات والاكتظاظ السكاني الهائل وضيق الماسحة ولأنه ببساطة مغلق على نفسه (فيتو فلسطين) علاوة على فقدان الاحترام والتقدير لأهال المخيمات وتحطيم الأسس العامة للتنشئة الاجتماعية للعائلة اللاجئة بشكل عام.

واقتصادياً فنستطيع أن نستطلع أهم الإشكاليات التي تواجه أهلنا في المخيم والتي تتشابه ظروفها بإجمالي مخيمات قطاع غزة الثمانية كما يلي:

أولاً: مشكلة الصرف الصحي والتي مازالت أثارها قائمة باستمرارية اعتماد نظم آبار الشفط وشبكات المجاري المفتوحة.

ثانياً: أنظمة البناء والتي لم تتغير إلا شكلا وليس مضموناً بخمسين عاماً يتضاعف فيها تعداد السكان ولا تتغير المساحة التي يعيشون فيها.

ثالثاً: مياه الأمطار وهي العادة الموسمية لسكان المخيمات عندما تزورهم في بيوتهم وأزقتهم الضيقة طيلة فصل الشتاء مخلفة أمراضاً وأوبئة وبركاً ومستنقعات.

رابعاً: الطرق والشوارع الضيقة ومن المؤسف جداً أن نقول أنها في بعض الأحيان تدفع أهالي المخيمات لنقل جثث موتاهم عبر أسطح المنازل إلى مثواهم الأخير.

ناهيك عن مشاكل الإنارة العشوائية والمتقطعة ومشاكل النفايات الصلبة والقمامة المتكدسة ومياه الشرب العذبة التي لا تزور بيوتهم ساعة كل يومين أو أكثر ومشاكل التموين الغذائي المقلصة يوماً بعد الأخر بإحصاءات رسمية تصدر عن جهات مختلفة وأبرزها وزارة الشؤون الاجتماعية وما يرتبط بذلك من تدهور خدمات التعليم والصحة.

هذه التحديات الكبرى التي تواجهنا جميعاً وباعتبارنا الطرف الأساسي والمسئول والتي تواجه أيضاً دائرة اللاجئين واللجان الشعبية في المخيمات.

فلم يكن قطاع غزة بحدوده الحالية منطقة إنتاج قبل العام 1948م بل اعتمد على استكمال احتياجاته من بقية إنتاج الأراضي الفلسطينية وقد فقدت موارده الاقتصادية منذ النكبة وحتى الآن، فحدود الهدنة جعلت أكثر من80% من سكان قطاع غزة بلا مورد حيث اقتطعت أراضيهم عندما سقطت فلسطين في براثن الاحتلال.

وهكذا أصبح لزاماً على قطاع غزة أن يتحمل بموارده المحدودة سكانه الأصليين بالإضافة إلى اللاجئين الجدد وبالتخفيف من محنة اللاجئين استجابت الأمم المتحدة في بداية الأمر بتشكيل وكالة الغوث التي تولت أعمال التنسيق والإغاثة مع العديد من المنظمات غير الحكومية بما فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولجنة خدمات الأصدقاء الأمريكيون لتبدأ في أعمال المشاريع العامة وشق الطرق وتنمية الموارد المائية.

وبذلت الجهود لإحلال المأوى السكنية محل الخيام حيث وصلت نسبة لاجئ الخيام إلى 78% عام 1951م والتي انخفضت عام 1954 إلى 32% ومع نهاية 1955م حلت المأوي المبنية من الطوب الاسبست الجاهز محل الخيام وتحددت الحصص التموينية المقدمة من الاونروا والتي اطلعت أيضاً بمسئولية التعليم والصحة لجموع اللاجئين المتزايدة في مخيمات التي يواكبها من جهة أخرى تدني في مستوى الخدمات.

لقد أدى تقليص ميزانية الاونروا سنوياً إلى تقليص خدمات التعليم والصحة تدريجياً وتحول أطفالنا إلى الورش والمزارع والشوارع وفي الوقت الحاضر يذهب يومياً 360 ألف طالب وطالبة إلى 60 مدرسة فقط بواقع يصل من 70/160 طالب في الفصل الدراسي الواحد، وهو الأمر المخالف لكافة النظم التربوية في العالم إضافة إلى كونها لا تملك الصفوف والمساحات الكافية لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة فلا يوجد كادر تعليمي كاف لتغطيتهم ناهيك عن النقص الفادح في مرافق واحتياجات ضرورية ويزداد التأزم في تقديم الخدمات في ازدياد أعداد الطلاب اللاجئين المسجلين لدى الاونروا وعلى الرغم من الجهود المكرسة للدفاع ن قضية اللاجئين ولتقديم الخدمات لهم عبر م. ت. ف ومؤسسات السلطة الوطنية يعتبرانها مأساة فلسطينية تقع تحت طائلة ومسئولية المجتمع الدولي بأكمله جوهرا وأساساً والذي عليه كأسرة دولية أن يستعرض التزاماته تجاه وكالة الغوث وأن أي إجراء لتصفية أعمال الوكالة ولو تدريجياً سيكون دليلاً على المجتمع الدولي بأنه قد تحلى عن قضيتهم وسبل إيجاد الحل العادل لها.

الجميع يناشد بحق العودة وما تكهله الشرائع والمواثيق الدولية والتي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك مجلس الأمن وهيئاته التخصصية، وأن السلام العادل و الدائم والأمن لا يمكن أن يتوفر دون حل هذه القضية حلاً عادلاً بتطبيق القرار الدولي 194، وفي أيلول عام 1993م وقعت م . ت. ف والحكومة الإسرائيلية اتفاق إعلان المبادئ واتفقنا على تأجيل البحث في قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى

مفاوضات الحل النهائي وكذلك تجاوزت مفاوضات طابا– واشنطن "أوسلو2" قضية اللاجئين وتم ترحيل الملف كاملاً إلى مفاوضات المرحلة النهائية.

هذه القضية هي لب الصراع العربي الإسرائيلي وبدون حلها حلاً عادلاً وشاملاً لا يمكن ضمان الأمن والسلام في المنطقة بأكملها فبتأجيل البحث في هذه القضية الكبيرة الشائكة ترك اللاجئون فريسة لحالة القلق على المستقبل بشكل لا مثيل له وبات البحث لهذه القضية في العديد من الدوائر يتركز على الأبعاد الإنسانية والاجتماعية.

ففي كل مرة يتم فيها تأجيل الخوض في قضية اللاجئين إلى مفاوضات الوضع النهائي تزداد المعاناة لفترة أطول على أكبر عدد منهم حيث تبدو أوضاعهم معلقة جراء مواقف سياسة اتخذتها دولاً عديدة تجاه هذه الاتفاقات إنما يدفع ثمنها اللاجئون في هذه الدول ومنها لبنان وسوريا نتيجة أيضاً لظروفهم التي ازدادت سواء منذ حرب الخليج الثانية، وتوقيع الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية وما تلاها من اتفاق أردني إسرائيلي لاعتقاد بعض الدول أن تأجيل التسوية لقضية اللاجئين سيؤدي ولو تدريجياً إلى تأكل حقيقة وجودهم بسبب ما يترتب على تأجيل البث في أوضاعهم من حالة يأس قد تدفع أعداد متزايدة منهم إلى التوطن في البلاد التي يعيشون فيها خاصة مع التسهيلات المعطاة من حقوق الهجرة والجنسية في بعض الدول المعنية بذلك.

وعلى الرغم من أن هذه المحاولات لم تلاقي النجاح المطلوب حتى الآن إلا أن الظروف الحالية سواء ما يتعلق منها بمناطق الحكم الذاتي أو خارجه وما يتبع ذلك من عدم قبول الطلبة اللاجئين في المدارس والجامعات العربية وعدم تجديد الإقامات مما يدفع إعداد كبيرة منهم للخروج من قالب اللجوء إلى مرحلة فقدان الهوية والذوبان والتجنيس.

كما أن المعاهدة الإسرائيلية الأردنية اعتبرت قضية اللاجئين والنازحين من المشاكل الإنسانية الكبيرة التي سببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين وتجاهلت من جهة أخرى تحديد الهوية الفلسطينية لهؤلاء اللاجئين كما جردت قضية اللاجئين والنازحين من مرجعية القرارات الدولي مما يطرح التوطين كأساس لحل قضية اللاجئين ومن ثم فقد حولت الاتفاقات العربية الإسرائيلية قضية اللاجئين من محورها الدولي إلى بعد إقليمي ضيق، يجري بحثها في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف أو المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والدول المضيفة بما فيها السلطة الوطنية الفلسطينية وجل ما يحصل عليه اللاجئ الفلسطيني من تلك الحقيقة السياسية الضخمة والمختلطة الأوراق أن م. ت. ف قد قبلت بمبدأ التفاوض مع إسرائيل على أساس القرارات الدولية نصاً وروحاً بما فيها القرار 194، 242 ، 338.

أما قضية نازحي 1967 فتبدأ المخاوف متعددة وكثيرة نحن مدخل قانوني يعتبر البعض إعلان القاهرة بديلاً عن المرجعية الدولية الممثلة بقرار مجلس الأمن 237 القاضي بعودة النازحين دون قيد أو شرط فقد أحال الأمر إلى لجنة رباعية مكونة من إسرائيل، مصر، الأردن، والفلسطينيين لتقرر على أساس فردي وبالتوافق مما يعطي إسرائيل حق النقض بإجراءات قبول الأشخاص النازحين من الضفة وغزة وليس العودة فقد عقدت اللجنة الرباعية حولتها الأولى في مارس 1995م وأعلن عن تشكيل لجان عليا وأخرى فنية وأن لم تحقق هذه اللجان أي تقدم يذكر بل على العكس أغرق الطرف الإسرائيلي الأطراف الأخرى المشاركة بتفاصيل اختلاط المفاهيم بين ما هو لاجئ ونازح فلا تعترف إسرائيل إلا بـ200 ألف نازح.

وتؤكد الرؤى الفلسطينية أن تعدادهم لا يقل عن 600ألف نازح يحق لهم العودة وعموماً فقد كشفت اللجنة الرباعية عقم المباحثات مع الطرف الإسرائيلي واعتماده التام على سياسة التسويف والمماطلة.

ومن هذه المخاوف المشروعة يأتي تساؤلنا اليوم. اللاجئون الفلسطينيون إلى أين ؟؟؟

قرارات الشرعية الدولية من يفسرها ويحميها وينفذها؟؟؟

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الآن نحن مطرون إلى متابعة ما يدور في مراكز البحوث الإسرائيلية والحديث وبصوت عال حول توسيع قاعدة المشاركة في المفاوضات حول الرحلة النهائية إلا تتركها للأمر السري في غفلة من الآخرين وأن نعمل على مؤتمر عالمي وليس دولي للاجئين وترفع فيه شعار

بطاقة اللاجئين حتى الذي يحمل مختلف الجنسيات للبث في مستقبل اللاجئين كذلك يبغي الدعوة إلى وصل البنود المتناثرة للكثافة السكانية ومساعدة أهلنا بالشتات من خلال هيئة عالمية لتصبح قضية مطروحة وعلى الجميع وشكراً.

الأخ/ عبد ربه أبو عون:

أولاً: الدعوة تقول اللاجئون الفلسطينيون إلى أين؟

هذا العنوان البراق والمستخدم في كثير من مراكز الأبحاث والمؤسسات الفلسطينية ومن مركز شمل في رام الله وكذلك جامعة أبو ديس التي قامت بعمل حلقات نقاش متعددة حول ضمن الموضوع وكذلك مختلف جامعاتنا الوطنية.

فعلاً كما تحدث كل الأخوة حول قرار 194 وهو حق العودة لكن يؤسفني أن هناك في التفاوض الأخير أن م. ت. ف ممثلة مع مجموعة الدول الخاصة المتعددة وتحضر جميع الاجتماعات لهذا الموضوع وتحاول إسرائيل تجاوز كل القرارات الدولية لتفهم العالم كله أن أوسلو هي البديل عن المرجعيات الدولية كما تعمل على اختزال المسألة كلها في موضوع النازحين وتهيئ المجتمع الدولي لنسف قرارات الأمم المتحدة.

أيضاً كثير من المفكرين الفلسطينيين يفكرون الآن بإنشاء مخيمات جديدة لكن أين تنشئ هذه المخيمات وهو أمر خطير. كثير يطالبون دون أن يحددوا هل ستقام في وادي عربة؟ هل ستقام في H4 ، H5 أم في العراق أم أين؟ أو لا تتزامن كل هذه المشاريع مع ما يعرف الأمم بالأردن من خرق الأمان الاجتماعي الأردني التي تحدث عنها الأخ أبو جمال وتسعى إلى تطوير 13 مخيماً وعشرات الموافق السكنية الأخرى التي يقطنها اللاجئون ورصد لها 173 مليون دينار من أصل إجمالي 430 مليون دينار.

كما تتزامن هذه الطروحات مع ما حدث مع الوكالة من تقليص للخدمات مما يعرف باسم وثيقة تسليم للخدمات 1995 وحيادية برنامج تطبيق السلام الذي تنفذه الوكالة لتصفية قضية اللاجئين.

ونسمع عن تصفية القضية من خلال شعارات متعددة نسمعها في أكثر من مكان تحت بند التوطين وإعادة التأهيل، إعطاء اللاجئين جنسيات أخرى ويتم ذلك من خلال وثائق خطيرة وهذه الوثائق قبل التنويه عنها توجد في الحقيبة الدبلوماسية مع د. أسعد عبد الرحمن لأنه هو من يحضر هذه الاجتماعات:

الوثيقة الأولى/ وثيقة الرؤية المستقبلية والتي أعدها مارك بيرون رئيس مجموعة اللاجئين في جامعة هارمز شباط 1995م ويعمل الأمم مساعداً لوزير خارجية كندا تتضمن دعوة صريحة لتصفية قضية اللاجئين من خلال الدعوة إلى شرق أوسط خالي من اللاجئين خلال 10 سنوات.

الوثيقة الثانية/ وثيقة التكثيف للباحث جيم تنسي. وهنا نشير إلى البيان الختامي الصادر عن مجموعة عمل اللاجئين التي عقدت في جنيف ديسمبر 1989 والتي جاء فيها أن المجموعة ستتابع العمل بصدد إعادة التأهيل والتكثيف وتنسيق المعاملة بين الضفة وغزة.

الوثيقة الثالثة/ حصيلة الأبحاث الخاصة باللاجئين 1997/12/9م والتي تضمنت عدة موضوعات خاصة باللاجئين وتصنيفها إلى مجالات مادية وغير مادية وبناء على تلك الأبحاث انعقد مؤتمر جامعة ورلد ديب في بريطانيا في أرافر آذار 1998م وحضره وفد فلسطيني برئاسة د. أسعد عبد الرحمن بمشاركة البنك الدولي والذي ركز على بحث تكلفة كل بديل من البدائل المطروحة لحل قضية اللاجئين مادياً وهذا ما توصل إليه الأكاديميون الفلسطينيون والإسرائيليون مما كون هذا النجاح لهذه الوثيقة التي كتبها الطرفان معاً والتي تحدث عنها د. أسعد عبد الرحمن فيما قبل وهي العملية التبادلية للتعويض.

الوثيقة الرابعة/ وثيقة معهد كينت الحكومي في جامعة هارفر الذي يدعو إلى إعداد الدراسات المنهجية وأيضاً تدعو إلى توطين4 أخماس اللاجئين من الضفة وغزة فقط باعتبارهم كثافة سكانية عالية.

الوثيقة الخامسة/ وثيقة أمريكية لتوطين اللاجئين وتتحدث بصراحة عن توطين اللاجئين في دول الخليج الست بأن تقبل كل دولة خليجية 30 ألف لاجئ.

وهناك أولاً خطة بيلين/ أبو مازن بيلين/ ايتان وهي ما ستحدثكم عنه الأخت صبري وكذلك لماذا استبعدت الاونروا في الاجتماع الأخير لدول المتعددة في شرم الشيخ لذلك أرى أن يكون في خطابنا السياسي أننا نرفض كافة مشاريع التوطين وبكل أبعادها

- التمسك بحق العودة وأن م. ت. ف هي الممثل والمسئول عن التفاوض بالنسبة لقضية اللاجئين.
- التمسك بحقوق اللاجئين من خلال الفصل بين القضيتين قضية اللاجئين والنازحين.
- التمسك بوجود المخيمات بالطابع السياسي لها وقانونية حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

بخلاف القرار 19 وذلك من خلال إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الإسرائيلية المتحدة وأيضاً جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية واتفاق خافانا 11928م واتفاق جنيف الرابع 1949/8/12م والتي تحدثت في المادة 49 منها أن قرارات UN وجميع القرارات الدولية محط تنفيذ.

وبخصوص موضوع الدولة الفلسطينية سأقرأ عليكم فقرة واحدة من خطورة إقامة الدولة الفلسطينية هذه الأيام (إن اللاجئ الفلسطيني في داخل الدولة الفلسطينية سيتمتع بحماية هذه الدولة نظراً لتمتعه بالجنسية الفلسطينية فاللاجئ هو الذي أصبح دون حماية وطنية لتركه بلده بسبب خوفه وإقامته خارجها مما استوجب أن يتم حمايته دولياً) وتسقط هذه الحماية بصفته كلاجئ أنه يتوقف كون الشخص كلاجئ إذا اكتسب جنسية أخرى وتمتع بحماية بلد جنسيته الجديدة ونفس المادة لا تسري أي اتفاقيات حال الشخص الذي تعترف له سلطة البلد.

<u>الأخ/ محمد خليل أبو حميد:</u>

شكراً لأخ عبد ربه أبو عون عضو مجلس التشريعي وإن كان لي تعقيباً لكم يا إخوان قضية الدولة الفلسطينية المستقلة، والتخوف المشروع من هذا الأمر اعتقد أنه يحتاج إلى ندوة بأكملها للبحث فيه نظراً لاختلاط كثيراً من المفاهيم.

<u>الأخ/ مازن عز الدين: في موضوع اللاجئين إلى أين؟</u>

اعتقد أن التساؤل أصبح مشروع بعد الخطوة الفلسطينية التي حدثت بين مسيرة النضال الطويلة وبين التأقلم مع الواقع خاصة في ظل المتغيرات لدينا ولدى الخصم وكذلك المتغيرات على الساحة الإقليمية والدولية.

وقد جاء هذا التأقلم بوثيقة الاستقلال وإذا ما أخذنا نص واضح وصريح في وثيقة الاستقلال سنجد أنه يعطينا الحق في موضوع اللقاء الذي اجتمعنا من أجله.

هذا النص يقول (الدولة الفلسطينية وطن لجميه الفلسطينيين أينما وجدوا) كلمة أينما وجدوا تفتح مجال الاجتهاد وهي تؤكد في ذلك على حق العودة لجميع الفلسطينيين ولنا أن نقول أنه تختص بمن يحمل جواز السفر الفلسطيني وأن لهم حق العودة إلى الوطن ولكن في حدود ما تم الاعتراف به في نهاية المفاوضات كحدود ثابتة للدولة الفلسطينية بمعنى منتقصاً منه تلك الحدود وتلك المساحات التي تتواجد عليها الدولة الإسرائيلية هذا جانب.

الجانب الآخر يعطينا أولاً الحق في الاجتهاد بأن هذا الموضوع لا يسقط ازدواجية الجنسية وازدواجية المواطنة باعتبار أن لدينا أخوة فلسطينيون في الأردن يحملون الجواز الأردني ولم يسقط عنهم انتماءهم الفلسطيني.

أن ما يقرر علينا ما فرض في قمة فاس الأولى باعتبارها الدائرة الأولى في التأقلم عندما تمرد الواقع الفلسطيني على الواقع الإقليمي العربي، مشروع فاس الذي عرض على القيادة الفلسطينية في بيروت ثم عرضها الرئيس أبو عمار وقال فيتو اذهب وأبلغ الزعماء العرب

أننا لا نقبل بذلك لأنه يلغي العودة ويضعف قدرتنا التفاوضية مستقبلاً وقد عملوا وبقوة على تجريدنا من الجوانب النضالية أولا حتى نكون مؤهلين لمسيرة التأقلم التفاوضية.

وبعد الاجتياح وحرب طرابلس وكلها في دائرة التأقلم والذي كانت نتائجه تأقلمنا الحالي مع الظروف والمتغيرات الدولية.

واليوم ما يحدث مع أوجلان اعتقد أن الأكراد 33 مليون أو أكثر اليوم القوات التركية تجتاح شمال العراق بدون أي اعتبار للواقع الإقليمي لتنفيذ أغراضها ضد الأكراد.

نحمد الله لم يحدث معنا ما حدث تحديداً مع الأكراد لسببين:

الأول: أننا نجحنا بالتأقلم الموضوعي بما ينسجم مع الحفاظ على ذاتنا النضالية ولكن بالأساليب العصرية يوم ذهبنا إلى جنيف تحت ضغط عربي وبد نبذنا للإرهاب لنحصل على الاعتراف بـ: م. ت. ف لتبدأ عملية الحوار ومن ثم التفاوض فالتأقلم.

وصلنا الأمم إلى وثيقة الاستقلال والتي سُئل عنها الأخ أبو اللطف بعد انتهاء انعقاد المجلس الوطني بالجزائر وقد قالوا له " أنت تضع خريطة فلسطين كاملة خلفك ووثيقة الاستقلال تقول غير ذلك؟ نريد منك تحديد الحدود الدولية الفلسطينية " وقد رد : " حدود الدولة الفلسطينية هي كامل الأراضي التي تم احتلالها بعد 1967م فسألوه أن هذا يسقط الحق التاريخي بما يرتبط مع الكثير من المواضيع المنبثقة وأهمها اللاجئين..... فأجاب " فلنزرع الحق التاريخي للأجيال القادمة ونحن الأمم نتحدث عن موضوع اللاجئين والسؤال فيه مشروع وحق للجميع لأنه يأخذ بعداً فلسطينياً عربياً ودولياً.

فأريد أن أتحدث وبصراحة ما هي حدود تنازلاتنا؟؟؟ في ظل ثوابتنا الوطنية وبحق ان نكون جاهزون للإجابة فقد يلزم مفاوضنا الفلسطيني حصراً لكل مدن وقرى فلسطين التي هاجرنا منها وكذلك المدن التي تغيرت وبني فوقها أحياء ومدن يهودية واعتقد أنه لا يملك هذا وقد يفاجئ مفاوضنا غداً بأن الأراضي التي يتحدث عنها جزء وليس بقليل منها مباع.

فالطابو بين أيديهم وليس لدينا في ظل معركة سماسرة الأراضي وضعف التمويل اللازم للدفاع عن أملاك العرب خاصة بالقدس.

لذا نحتاج تحديد لهذا النص الذي صفقنا له في الجزائر (الدولة الفلسطينية حق للفلسطينيين أينما وجدوا) وألا ينتقص من حق عودتنا إلى أرض 1948م كذلك التعويض... علينا أولا استطلاع الموقف العربي من قضية اللاجئين قبل أن نذهب إلى مفاوضات المتعدد هل هم مع العودة والتعويض أم يصرون على التوطين لذلك اقترح ضرورة فهم الموقف العربي الجماعي وليس فقط الدول المضيفة لاجئين.

كذلك كما حدث لدينا تغيرات من التحرير الكامل للتراب إلى سقف أوسلو منذ حدث بالمقابل في جانب الخصم حدثت تراجعات يصدقها العقل العربي أن إسرائيل ما بعد الصهيونية يعدون بمفاهيم جديدة للدولة الفلسطينية مع نفي معادلة إسرائيل الكبرى ومدى ارتباط هذا بعودة اللاجئين... شكراً لكم..

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.